آليات السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2021.

The mechanisms of fiscal policy in achieving economic balance in Algeria during the period 2000-2021.

الزهرة هلال[1] *، عمر قريد[2]

[1] ، جامعة بسكرة، الجزائر.
[2]، جامعة بسكرة، الجزائر.

تاريخ الاستلام: 2023/05/27 ؛ **تاريخ القبول**: 2023/06/06 **تاريخ النشر** 2023/06/30

ملخص: تهدف هذه الدراسة الى تحليل دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2021، و لتحقيق هذا الهدف ستتناول هذه الورقة البحثية المحاور الأساسية للسياسة المالية (السياسة الانفاقية و الجبائية) و آلية عملها في معالجة الاختلالات الاقتصادية. و قد توصلت هذه الدراسة الى أن الجزائر واجهت العديد من الاختلالات الاقتصادية مما دفع بها للقيام بجملة من الإصلاحات الاقتصادية خاصة كونها تعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية في صياغة سياستها المالية.

الكلمات المفتاح : سياسة مالية، سياسة انفاقية، سياسة جبائية، توازن اقتصادي.

Abstract: This study aims to analyze the role of fiscal policy in achieving economic balance in Algeria during the period 2000-2021. This study concluded that Algeria faced many economic imbalances, which prompted it to carry out a number of economic reforms, especially as it relies heavily on oil revenues in formulating its financial policy.

Keywords: fiscal policy, spending policy, fiscal policy, economic balance.

Résumé : Cette étude vise à analyser le rôle de la politique budgétaire dans l'atteinte de l'équilibre économique en Algérie au cours de la période 2000-2021. Cette étude a conclu que l'Algérie était confrontée à de nombreux déséquilibres économiques, ce qui l'a incitée à mener un certain nombre de réformes économiques, d'autant plus qu'elle dépend fortement des revenus pétroliers pour formuler sa politique financière.

Mots clés : politique budgétaire, politique de dépenses, politique budgétaire, équilibre économique.

*الزهرة هلال

1. المقدمة:

حظت السياسة المالية بأهمية بالغة خاصة بعد التحول الفكري الذي جاء به كينز بعد أزمة الكساد الكبير و الذي وضح من خلاله الدور المحوري الذي تلعبه هذه السياسة في إدارة و توجيه النشاط الاقتصادي للدولة. و بذلك اتخذت مفهوما وظيفيا أوسع من خلال إعطاء دور أوسع للحكومة في تكييف الإيرادات و النفقات العامة بحيث تؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية و من ثمة الطلب الكلي بما يضمن الوصول للتوازن الاقتصادي انطلاقا من السياسة التي تضعها لعلاج مختلف الاختلالات الاقتصادية التي تواجهها.

و على غرار بقية الدول فقد تعرضت الجزائر للعديد من الاختلالات الاقتصادية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، مما دفع بالحكومة الى اتخاذ جملة من الإصلاحات و البرامج الاقتصادية بغية تحسين الوضعية الاقتصادية ومن ثمة تحقيق التوازن الاقتصادي.

1.1إشكالية الدراسة: استنادا لما سبق، يمكننا صياغة الإشكالية الرئيسية للبحث و التي سنحاول الإجابة عليها وفق المنهج التحليلي، على النحو التالي: **ما الدور الذي تلعبه السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2021؟**.

2.1. فرضيات الدراسة: تستند هذه الدراسة للفرضيات التالية:

- تساهم أدوات السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر، من خلال معالجة الاختلالات الاقتصادية.
- انتهجت الجزائر مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية البعض منها كانت جد ناجعة، في حين أن عدم كفاءة البعض الآخر منها كان سببا في الاختلالات الاقتصادية التي شهدتها.

3.1. هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة الى توضيح العلاقة بين السياسة المالية و التوازن الاقتصادي، و تحليل واقع السياسة المالية في الجزائر، و كذا ابراز الدور الذي تلعبه السياسة المالية المتبعة في الجزائر من خلال أدواتها في معالجة الاختلالات و الوصول للتوازن الاقتصادي.

4.1. منهج الدراسة: للوصول الى الهدف الذي ترمي اليه الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي للتعرف على متغيرات الدراسة، والمنهج التحليلي لتحليل العلاقة بين أدوات السياسة المالية و التوازن الاقتصادي.

5.1. الدراسات السابقة: قام الباحثين بالاطلاع على عدد من الدراسات السابقة و ترتيبها حسب تسلسلها الزمني من الأحدث الى الأقدم، و فيما يلي عرض للأهداف والنتائج التي توصلت اليها كل دراسة:

- دراسة(منصور شريفة، حاكمي بوحفص، 2020) بعنوان: **آليات السياسة المالية في ضبط التوازن الاقتصادي(دراسة حالة الجزائر 2000-2018)**. حيث هدفت هذه الدراسة الى ابراز دور السياسة المالية في ضبط التوازن الاقتصادي من خلال

أدواتها (النفقات العامة، الايرادات العامة، الموازنة العامة) وقدرتها في تحقيق التوازن الاقتصادي من خلال دراستها لاتجاهي التوسع الانفاقي 2000-2014و الانكماش الاقتصادي بعد الازمة البترولية 2014، و توصلت الدراسة الى ان كلا الاتجاهين كان لها أثر بالغ في العجز الموازني ولم تحقق السياسة المالية لا توازن داخلي ولا خارجي.

- دراسة (درواسي مسعود، 2005-2006) بعنوان: **دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي،** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم اقتصادية ، حيث هدفت هذه الدراسة الى الكشف عن أثر الانفاق و الاقتطاع العامين على التوازن الاقتصادي، و توصلت هذه الدراسة الى ان على الرغم من الإصلاحات التي انتهجتها الجزائر و الوفرة المالية التي حققتها الإيرادات النفطية الا أن الوضع الاقتصادي للبلاد لا يزال ضعيف ويحتاج الى المزيد من التدابير أكثر فعالية.
- دراسة (حراق مصباح، 2012) بعنوان: **فعالية السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي،** حيث هدفت هذه الدراسة الى التطرق الى أهم الأليات العملية التي تمكن من إضفاء الكفاءة على السياسة المالية لتحقيق التوازن الاقتصادي، و توصلت الدراسة الى أن الجزائر لابد من أن تجعل من معادلة (النفقات – الجباية) معادلة هامة ضمن الإصلاحات الاقتصادية بما يحقق الانتقال الى اقتصاد أكثر تنوعا يخفض التبعية اتجاه المحروقات.

6.1. ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة: بعد استعراضنا لمجموعة من الدراسات المتعلقة بموضوع الدراسة، تم التوصل أن الدراسة الحالية تتفق مع أغلب الدراسات السابقة التي بحثت في دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي. و تتميز عنها من حيث دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2021 دراسة تحليلية.

2. السياسة المالية وعلاقتها بالتوازن الاقتصادي.

1.2. السياسة المالية.

تشير السياسات المالية إلى السياسات المتعلقة بالتنظيم والإشراف والرقابة على الأنظمة المالية وأنظمة الدفع ، بما في ذلك الأسواق والمؤسسات ، بهدف تعزيز الاستقرار المالي وكفاءة السوق وحماية أصول العملاء والمستهلكين (oecd glossary of statistical terms, 2002). بتعبير آخر هي أداة من أدوات السلطة التنفيذية والتي من خلالها تؤثر على النشاط الاقتصادي من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية. مستخدمة في ذلك سياسة الانفاق العام و السياسة الجبائية.

أ. سياسة الانفاق العام:

- ينصرف مفهوم النفقة العامة الى أنها: "مبلغ من المال يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام بقصد اشباع حاجة عامة" (سالمي، 2022، صفحة 701). كما تعرف أيضا على أنها: "مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة بواسطة اداراتها ومؤسساتها وهيئاتها ووزاراتها المختلفة لإشباع حاجات عامة" (خصاونة، 2014، صفحة 51)

و منه يمكن تعريف سياسة الانفاق العام على أنها مجموعة الإجراءات والقرارات التي تتخذها الحكومة في مجال الانفاق العام لتحقيق أهداف معينة خلال فترة زمنية معينة. (سراج، 2018، صفحة 91)

- **الآثار الاقتصادية الغير مباشرة للانفاق العام:**

والمقصود بها الآثار الناتجة عن دورة الدخل، و هما أثر المضاعف وأثر المعجل: (حراق، 2012، الصفحات 11-12)

الأثر المضاعف: ترتبط فكرة المضاعف بزيادة النفقات العامة، اذ أن جزءا منها يوزع في شكل أجور، مرتبات، أرباح وفوائد على الأفراد، الذين يخصصون جزءا منها للاستهلاك، و يدخرون الباقي وفقا للميل الحدي للاستهلاك والادخار. و ذلك الجزء من الدخل المخصص للاستهلاك يؤدي الى خلق مداخيل جديدة لفئات أخرى، و التي هي بدورها تقسمه ما بين الادخار والاستهلاك، و الجزء الموجه للادخار يخصص جزء منه الاستثمار. و بذلك يستمر توزيع المداخيل وفقا لدورة الدخل المتمثلة في: الإنتاج، الدخل، الاستهلاك، الإنتاج. بحيث تكون الزيادة في الدخل والإنتاج بنسب مضاعفة عن الزيادة في الانفاق لذلك تسمى بالأثر المضاعف.

الأثر المعجل: الأثر الذي تحدثه الزيادات المتتالية في الانفاق العام، وبمرور الوقت ينتج عنه زيادة متسارعة في الإنتاج والدخل والاستهلاك ومن ثمة زيادة في الاستثمار. و يزداد أثر هذا المعجل كلما زاد الميل الحدي للاستهلاك، و يختلف أثره وفقا لدرجة مرونة الجهاز الإنتاجي لكل دولة.

ب. السياسة الجبائية:

- "هي مجموعة الإجراءات التي تستهدف تعبئة الموارد المالية وتوزيعها واستخدامها لتنفيذ وظائف الدولة وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وذلك من خلال دورها المالي باعتبار الضريبة الممول الرئيسي لخزينة الدولة إلى جانب الدور الضبطي والتوجيهي والحد من الضغوط التضخمية ومعالجة ميزان المدفوعات". (بهناس، 2008، صفحة 264)

- **الأهداف الاقتصادية للسياسة الجبائية:**

تعتمد الدولة على السياسة الجبائية لتوجيه السياسة الاقتصادية و معالجة اللاتوازنات وفق السياق التالي: (شريف، 2009-2010، الصفحات 19-21)

- توجيه السياسة الجبائية لتشجيع النشاطات الإنتاجية خاصة الجديدة منها و ارساءها في السوق، بالإضافة الى الإعفاءات الاستثنائية أو التخفيضات التي تساهم بشكل فعال في زيادة الطاقة الإنتاجية والطلب العام.
- معالجة الركود الاقتصادي باستخدام معدلات ضريبية منخفضة تزيد من قدرة الفرد على الادخار و ترفع القدرة الشرائية للمستهلك.
- تعتبر الحصيلة الجبائية مصدرا لا بديل عنه في تمويل العمليات التنموية (تغطية النفقات).
- إعادة توزيع الدخول و الثروات ومنع تكتلها عند فئة قليلة، من خلال إيجاد آليات لفرض الضرائب على تلك الثروات.
- حماية المنتوج الوطني: اذ تعمد الى الرسوم الجمركية على الاستيراد لحماية الإنتاج الوطني و قدرته على المنافسة محليا شريطة أن تكون الرسوم على الإنتاج المفروضة محليا أقل من المفروضة على السلع المستوردة.
- تغطية النفقات العامة: فتغطيتها يعتبر من الأسباب الرئيسية التي تدفع بالدولة الى فرض الضرائب خاصة في ظل زيادة عدد السكان و زيادة الحاجة الى العديد من المشاريع التي تلقى على عاتق الدولة لسد احتياجات السكان.
- محاربة الضغوط التضخمية والمحافظة على ثبات قيمة العملة الوطنية، من خلال زيادة العبء الإجمالي للضرائب على الأفراد والمؤسسات بغية سحب الكتلة النقدية الفائضة في السوق، و تحد من خلالها التوسع في الاستهلاك الذي يعني انخفاض الطلب الكلي.

2.2. ماهية التوازن الاقتصادي.

أ. مفهوم التوازن الاقتصادي:

ينصرف مفهوم التوازن الاقتصادي الى " الحالة الاقتصادية والمالية التي تتساوى فيها قوى جزئية أو كلية أو كلاهما، عندما تتوفر شروط وظروف محددة، بحيث أن عدم استمرار أحدها أو نقصه أو زيادته مع ثبات غيره، يمكن أن يؤدي من خلال العلاقات والتأثيرات المترابطة عبر الوحدات الاقتصادية، إلى اختلال يطول أو يقصر أجله إلى أن تحدث أو تستحدث عوامل مضادة تعمل في عكس الاتجاه المختل، ليعود التوازن الاقتصادي إلى حالته الأولى" (لبزة، 2019، صفحة 105). و يتحقق هذا الأخير عندما تتوازن القوى الاقتصادية، بمعنى أن يتساوى جانبي السوق. و الذي يتحقق في حالة التساوي بين الكميات المطلوبة والمعروضة في سوق معينة، حيث يتم تمثيل توازن السوق من خلال نقطة تقاطع منحنيي العرض والطلب الذين يعتبران المحددين الرئيسين لكل من التوازن العام والجزئي. (سليماني، 2020-2021، صفحة 2)

ب. مجالات التوازن الاقتصادي.

لا بد من التفريق بين مجالين أساسين للتوازن الاقتصادي ألا وهما: التوازن الاقتصادي الداخلي والتوازن الاقتصادي الخارجي.

فالتوازن الاقتصادي الداخلي يشير الى التساوي بين الطلب الكلي على السلع والخدمات والعرض الكلي لها، ويتحقق هذا الأخير عندما يتحقق التوازن في الأسواق الثلاثة وفي نفس الوقت (سوق السلع والخدمات، سوق النقود وسوق الأوراق المالية) (مسعود، 2006، صفحة 143). أما التوازن الاقتصادي الخارجي فهو يشير الى التوازن الحسابي لميزان المدفوعات، يتحقق هذا الاخير عندما يتساوى الصرف الأجنبي مع العرض منه(التساوي بين الطلب والعرض في سوق النقد الاجنبي) يعكس لنا المساواة بين الطلب المحلي على منتجات العالم الخارجي و طلب العالم الخارجي على الإنتاج المحلي (مسعود، 2006، صفحة 144).

3.2. آلية عمل السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي.

يمكن توضيح العلاقة بين السياسة المالية والتوازن الاقتصادي من خلال آلية عمل السياسة المالية في معالجة الاختلالات (الفجوات) الاقتصادية، حيث تتدخل الحكومة لمواجهة الفجوة التضخمية الناتجة عن زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي من خلال محاولة تقليص حجم الطلب الكلي اذا كان الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل. فتلجأ الى تقليص الانفاق الحكومي الذي بدوره يؤدي الى تقليص الطلب الكلي الى المستوى الذي يكون فيه الطلب الكلي مساويا للعرض الكلي، كون أن الانفاق الحكومي يشكل جزءا من الانفاق الكلي(الطلب الكلي). (عبدالباقي، 2015، صفحة 179) و من جانب آخر تستطيع الحكومة أن تلجأ الى فرض الضرائب على الدخل مما يؤدي الى تقليص مستوى الدخل الشخصي المتاح بقيمة الضريبة المفروضة، فينخفض بذلك مستويات الاستهلاك والادخار. و بذلك فان الدولة ستقوم بامتصاص الفائض النقدي اما عن طريق تقليص الانفاق الحكومي أو فرض الضرائب . (بوري، 2017-2018، صفحة 129) هذا النوع من الفجوات معاكس تماما للفجوة الانكماشية التي يكون فيها العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي مما يدفع المنتجين الى تقليل من عناصر الإنتاج لتقليل حجم الإنتاج ليتساوى مع حجم الطلب الكلي، مما يؤدي الى حدوث البطالة الناجمة عن قصور الطلب الكلي عن مساواة العرض الكلي. ولمعالجة هذه الفجوة تتبع الحكومة سياسة مالية توسعية عن طريق زيادة حجم الانفاق الحكومي، أو خفض حجم ضريبة الدخل بحيث يزداد الدخل الشخصي المتاح بقيمة الضريبة، فيرتفع مستوى الاستهلاك والادخار.

3. دراسة تحليلية لدور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000-2021.

تعتبر السياسة المالية بشقيها الانفاقي و الجبائي ركيزة أساسية للتأثير على النشاط الاقتصادي و تحقيق التوازن الاقتصادي، تعتمد عليها الجزائر بشكل كبير كآلية فعالة في تنفيذ خططها وبرامجها التنموية و تحقيق أهدافها.

1.3. تحليل محاور السياسة المالية في الجزائر للفترة 2000-2021.

ان تحليل المحاور الأساسية للسياسة ينصرف الى تحليل أهم التطورات التي شهدتها الإيرادات العامة (إيرادات الجباية العادية و إيرادات الجباية البترولية)و النفقات العامة(نفقات التسيير و نفقات التجهيز):

أ. تحليل تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

من أهم ما يميز الإيرادات العامة في الجزائر أن الجزء الكبير منها ناتج من الجباية البترولية و ذلك راجع للمكانة التي يحتلها البترول في الاقتصاد الجزائري، لتليها بعد ذلك إيرادات الجباية العادية. و فيمايلي سنقوم بتحليل أهم التطورات التي شهدتها كلاهما:

- **تحليل تطور الجباية العادية:**

الشكل رقم1: تطور الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021.

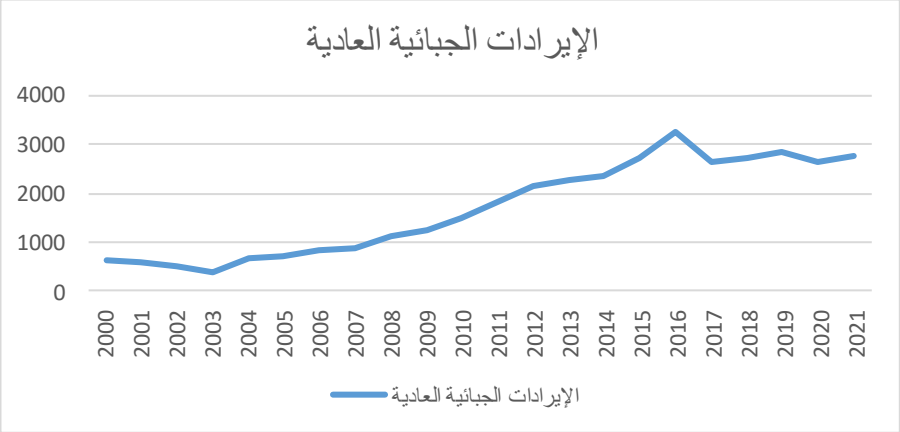

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر.

شهدت إيرادات الجباية العادية خلال فترة الدراسة بشكل عام ارتفاع ملحوظ، حيث سجلت أعلى قيمة لها سنة2016 و المقدرة ب 3261.1 مليار دينار بعد أن كانت تقدر ب 616.4 مليار دينار و هذا راجع لتحسن الوضعية المالية للمؤسسات وما نتج عنه من ارتفاع في حصيلة الضرائب، خاصة بعد تطبيق الدولة لبرامج الإنعاش الاقتصادي، دعم النمو الاقتصادي و المخطط الخماسي، و ما نتج عن هذه البرامج من زيادة في حصيلة الضرائب و خلق أوعية ضريبية جديدة حيث تم: رفع معدل الضريبة على الدخل الإجمالي و تطبيق الدولة لتقنية الاقتطاع من المصدر ، رفع معدل الضريبة على الأرباح المعاد استثمارها من 5 الى 33 بالإضافة الى انتعاش الضرائب غير المباشرة هذا من جهة، (بوحفص، 2020، صفحة 315) ومن جهة أخرى الإصلاحات التي عرفها النظام الجبائي لتوسيع الوعاء الجبائي و محاولة إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية. لتنخفض سنة 2016 ثم تشهد بعدها شبه استقرار خلال 2017-2021 مسجلة قيمة 2761.8 مليار دينار سنة 2021. الا أنها رغم هذا فان مساهمتها في الإيرادات الكلية تجاوزت نسبة مساهمة الإيرادات

البترولية حيث تراوحت من 39.7 الى 46.5 من نسبة الإيرادات الاجمالية خلال هذه الفترة، و يرجع ذلك لارتفاع إيرادات الضريبة العادية بما فيها الضرائب على المداخيل و الأرباح الضرائب على السلع والخدمات ب 6.3، الحقوق الجمركية 15.5 هذا من جهة، ومن جهة أخرى الأرباح الاستثنائية المدفوعة من طرف بنك الجزائر لفائدة الخزينة العامة(إيرادات غير ضريبية) (بنك الجزائر، 2019، الصفحات 66-67)

- **مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة.**

الشكل رقم2: تطور الجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021.

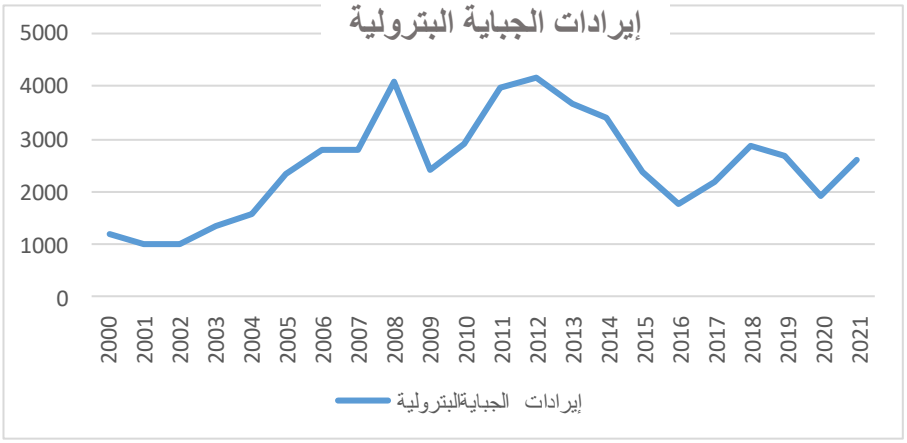

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر.

عرفت الجباية البترولية ارتفاعا مستمرا خلال الفترة 2000-2008 نتيجة للارتفاع الذي شهدته أسعار النفط خلال هذه الفترة، لتنخفض خلال 2009 مسجلة قيمة 2412.7 مليار دينار بعدما كانت تقدر ب 4088. مليار دينار سنة 2008 بسبب الأزمة المالية التي شهدها العالم خلال 2008 و ما نتج عنها من انخفاض في أسعار النفط حيث انخفض سعر البرميل من 99.9 الى 62.2 دولار سنة 2009 (بوحلايس، 2018، صفحة 59)، لتسجل أعلى قيمة لها خلال فترة الدراسة والتي قدرت ب4184.3 مليار دينار سنة 2012 نتيجة الارتفاع غير المسبوق لأسعار النفط حيث بلغ سعر البرميل 111.0 دولار أمريكي. لتشهد بعدها انخفاض خلال الفترة 2014-2016 نتيجة الانخفاض في أسعار النفط، لتسجل تحسنا بداية من 2017بقيمة تقدر ب 2177.0 مليار دينار بعد ما كانت تقدر ب1781.1 مليار دينار سنة2016 و يستمر هذا التحسن لغاية 2020 لتنخفض ب 20 اثر انخفاض أسعار المحروقات و حجم الإنتاج مسجلة تراجعا في نسبة مساهمتها في الإيرادات الكلية ب 34.1 . (بنك الجزائر، 2020، صفحة 70) لتشهد بعدها تحسنا ملحوظ سنة 2021 مقارنة ب 2020 بنسبة زيادة قدرت ب 35.8 تحت اثر الارتفاع المعتبر في إيرادات

المحروقات بنسبة 72.9 من حيث قيمة المساهمة بنسبة 39.6 من اجمالي إيرادات الميزانية الكلية مقارنة ب 2020 و التي قدرت خلالها ب 34.1. (بنك الجزائر، 2021، صفحة 91)

ب. تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر للفترة 2000-2021:

الشكل رقم3: تطور الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2000-2021.

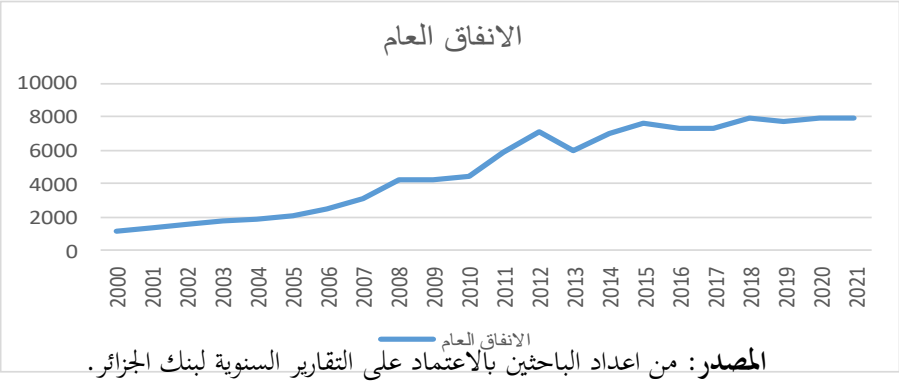

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر.

المرحلة الأولى 2000-2014:

شهدت هذه المرحلة ارتفاع متسارع و ملحوظ في حجم الانفاق العام، ويرجع ذلك الى السياسة الانفاقية التوسعية التي انتهجتها الجزائر وتطبيقها لبرنامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي، نتيجة عودة أسعار النفط للارتفاع من جديد. اذ انتقل حجم الانفاق من 1832.4-2052 مليار دج خلال سنتي2004-2005 على التوالي ، لتصل سنة 2012 الى 7058.1مليار دج.

المرحلة الثانية 2014- 2021:

و هذه المرحلة بدورها يمكن أن تقسم الى مرحلتين أساسيتين:

- **2013-2018**: خلال هذه المرحلة شهد الانفاق العام تذبذبا ما بين الارتفاع والانخفاض، حيث نلاحظ خلال الفترة 2013-2014 عرف انخفاض ملحوظ ويرجع ذلك لسياسة ترشيد الانفاق العام التي انتهجتها الجزائر بسبب انهيار أسعار النفط في منتصف سنة 2014،و اتباعها جملة من البرامج والمخططات أهمها:

برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014 خصص له 21214 مليار دينار

البرنامج الخماسي 2015- 2019 خصص له 22100 مليار دينار

ليعاود الارتفاع سنة 2015 ويصل الى 7656.3 مليار دج، ثم يعاود الانخفاض من جديد ليصل الى 7282.6 مليار دج سنة 2017، ليعاود الارتفاع سنة 2018 مسجلا7899.1مليار دج.

- **2019-2021**: خلال هذه الفترة عرف الانفاق العام انخفاض ملحوظ و متسارع ويرجع ذلك الى السياسة المالية التقشفية التي اتبعتها الجزائر بتخفيض الانفاق العام بسبب الازمة الصحية المفاجئة (جائحة كورونا) التي شهدها العالم التي أجبرت الدولة على اتخاذ إجراءات

تقشفية لاحتواء الوضع من جهة، والتراجع في أسعار النفط في الأسواق الدولية بسبب إجراءات الاغلاق التي فرضها انتشار جائحة كوفيد.

و بما أن النفقات العامة في الجزائر تقسم الى نفقات التسيير و نفقات التجهيز، سنقوم بتحليل تطور كل منها فيمايلي:

- **تحليل تطور نفقات التسيير:**

الشكل رقم4: تطور نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة 2000-2021.

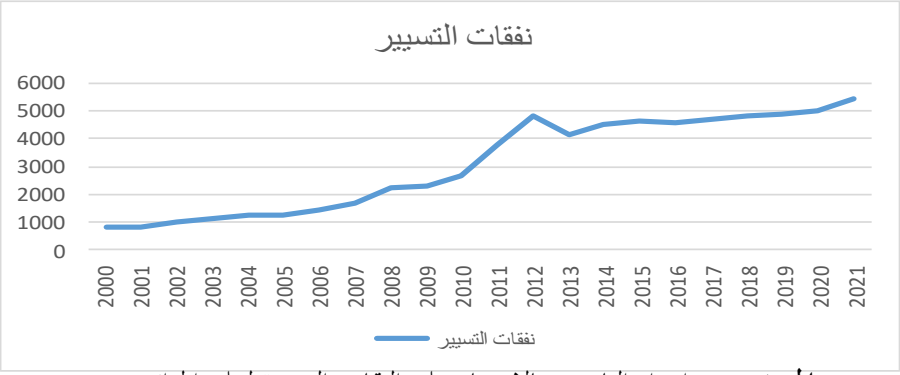

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر.

عرفت نفقات التسيير خلال فترة 2000-2012ارتفاعا مستمرا حيث ارتفعت من 830084 سنة 2000لتصل الى 2837999 سنة 2010، حيث نلاحظ أنها خلال هذه الفترة شهدت ارتفاعا ملحوظا سنة 2004و ذلك نتيجة الارتفاع في النفقات التحويلية التي أصبحت تقدر ب 557.7 مليار دينار، نفقات المستخدمين بحوالي 382.1 مليار دينار و كذلك فوائد الدين العام التي بلغت 157.3 مليار دينار و لكن سرعان ما استقرت هذه الأخيرة سنة 2005 و هو أدى الى تراجع نفقات التسيير. لتعاود بعدها الارتفاع سنة 2007 نتيجة الارتفاع في التحويلات الجارية ب 28.4، نفقات المستخدمين ب 16.6، خدمات الإدارة ب 12.9و معاشات المجاهدين ب 13.7 (بنك الجزائر، 2007، صفحة 89) لتواصل هذا الارتفاع سنة2012 و هذا راجع الى زيادات التي شهدتها أجور الموظفين من أجر قاعدي و منح وعلاوات بعد صدور القوانين الخاصة بكل قطاع في الوظيف العمومي، بالإضافة الى توفير مناصب مالية جديدة و تعزيز جهاز المساعدة للإدماج المهني. حيث قدرت الزيادات كمايلي: زيادة نفقات المستخدمين ب 32.7، التحويلات الجارية ب 11.4، معاشات المجاهدين ب 17.2. (بنك الجزائر، 2010، الصفحات 81-82)

لتنخفض سنة 2013 مسجلة قيمة و ذلك راجع للانخفاض الذي سجلته التحويلات الجارية، نفقات المستخدمين و الخدمات الادارية ب 447.2 مليار دينار، 155.4 مليار دينار و 87.6 مليار دينار على التوالي. و كذا توصيات الحكومة بالتطبيق الصارم للقواعد المالية للمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري مع اتخاذ إجراءات الإحالة الى التقاعد للموظفين الذين بلغوا سن التقاعد. (شليحي، 2019، الصفحات 10-11) لتشهد بعدها تذبذبا ما بين الارتفاع والانخفاض بسبب إجراءات و سياسات ترشيد الانفاق العام التي اتبعتها الدولة، لتواصل الارتفاع بداية من 2017 الى أن تسجل قيمة 54441 مليار دينار سنة 2021 مقابل 5009.3 مليار دينار سنة 2020 نتيجة التغيرات في نفقات المواد و الامدادات التي حققت ارتفاعا حادا قدر ب 56.12 مع انخفاض في معاشات المجاهدين ب 22.75، أعباء الدين العمومي بنسبة 16.2. (بنك الجزائر، 2021، صفحة 93)

- **تحليل نفقات تطور التجهيز:**

الشكل رقم5: تطور نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة 2000-2021.

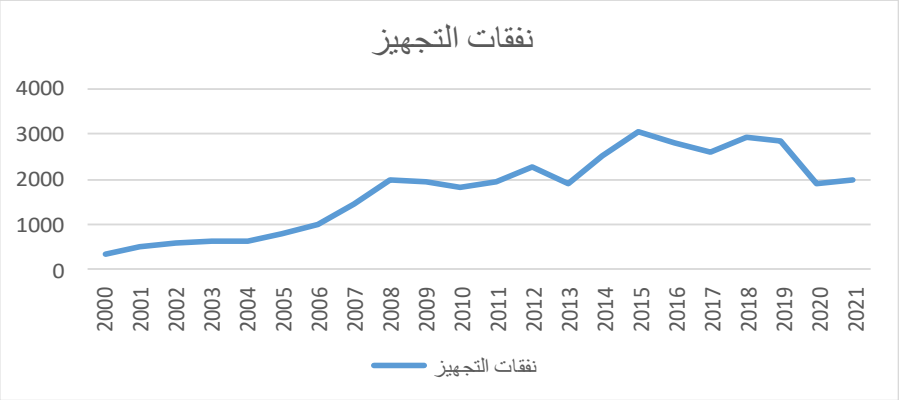

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر.

شهدت نفقات التجهيز خلال الفترة 2000-2014 زيادة ملحوظة في نفقات التجهيز نتيجة لسياسة الانفاقية التوسعية التي اعتمدتها الدولة خاصة تلك الموجهة للاستثمار في البنى التحتية، السكن و الخدمات العامة خلال الفترة 2001-2014 و التي تجاوزت فيها نفقات التجهيز نفقات التسيير نتيجة المبالغ الضخمة التي خصصت للبرامج التالية:

برنامج دعم الانعاش الاقتصادي2001-2004 خصص له 525 مليار دينار ثم أصبح يقدر ب 1216مليار دينار بعد إضافة مشاريع جديدة.

برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014 خصص له 21214 مليار دينار

ليطبق بعده البرنامج الخماسي 2015-2019 خصص له 22100 مليار دينار: لاستكمال المشاريع التي لم تستكمل قبل 2014، الا أن هذا البرنامج لم يلقى نجاحا بل انعكس سلبا على النفقات العمومية خاصة مع تزامنه مع تدهور أسعار النفط و هو ما أدى لانخفاض نفقات التجهيز سنة 2016 لتستقر بخلال سنتي 2017و 2018، لتشهد بعدها انخفاضا بداية من 2019 نتيجة الانخفاض في أسعار النفط و الأزمة الصحية الحادة حيث انخفضت بنسبة 33.5 في 2020 مقارنة ب 2019لتبلغ 1893.5 مليار دينار مقابل 2846.1 مليار دينار، و قد مس هذا الانخفاض جل القطاعات باستثناء العمليات المتعلقة برأس المال ،كمايلي: الزراعة والري انخفاض بنسبة 50.8-، البنى التحتية الاقتصادية والادارية35.5 -، التربية والتكوين 57.3-، البنى التحتية الاجتماعية 28.2-، السكن 25- و النفقات المختلفة بنسبة 17.2-. (بنك الجزائر، 2020، الصفحات 72-73) لتسجل سنة 2021 ارتفاعا يقدر ب 4.8 لتبلغ 1984.5 مليار دينار مقابل 1895.8 مليار دينار 2020 نتيجة النمو الملحوظ في عدة قطاعات خاصة قطاع الزراعة والري 34.28، البنى التحتية الاقتصادية والإدارية 13.9، التربية والتكوين 17.8 و قطاع السكن 15.4. (بنك الجزائر، 2021، الصفحات 93-94)

2.3. التوازن الاقتصادي العام في الجزائر للفترة 2000-2021.

للوقوف على وضع التوازن العام في الجزائر، فانه لابد من التطرق الى التوازن المالي الداخلي و التوازن الخارجي:

أ. التوازن المالي الداخلي(رصيد الموازنة العامة) للفترة 2000-2021.

الشكل رقم6: تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2021.

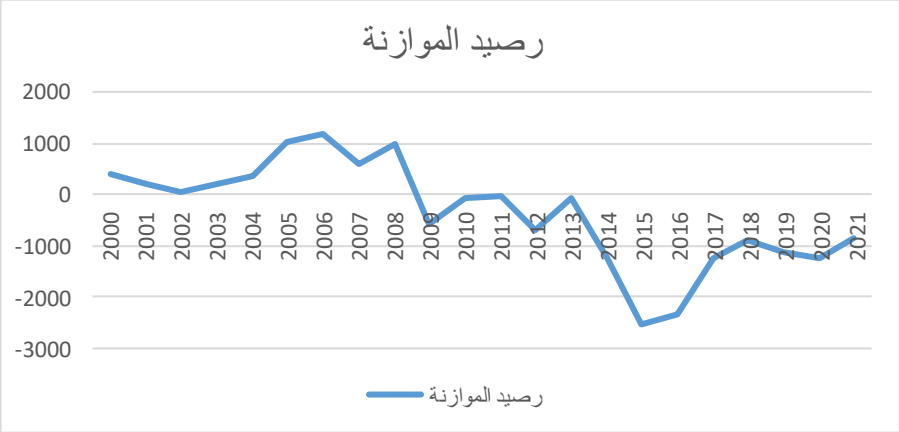

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر.

سجلت الموازنة العامة خلال بداية الألفية فوائض الى غاية 2007 وذلك نتيجة الارتفاع في أسعار النفط الي أدى الى ارتفاع الجباية البترولية حيث قامت الجزائر بانشاء صندوق ضبط الإيرادات و لكن سرعان ما سجلت عجزا خلال 2008-2009 بسبب الأزمة المالية العالمية وتداعياتها و لكن سرعان ما نخفض هذا العجز خلال 2010-2011 ليرتفع سنة 2012 مسجلة عجزا للسنة الرابعة على التوالي و الذي بلغت قيمته 758. مليار دينار و يرجع ذلك بشكل رئيسي لزيادة نفقات التشغيل ب 27.2، و على الرغم من تحسن الإيرادات النفطية تراجع العجز بعدها سنة 2013 نتيجة سعي الحكومة لخفض انفاقها العام، لتسجل 2014 عجزا ضخما قدر ب 1261.2 مليار دينار ناتج عن زيادة الانفاق بشكل كبير قدر ب 956.1 مليار دينار مع انخفاض في إيرادات الموازنة ب 238.5 مليار دينار، لتسجل سنة 2015 أعلى عجز بعد سنة 2009 نتيجة الانخفاض في إيرادات المحروقات بما يقارب 30بسبب الانخفاض في أسعار النفط و زيادة الانفاق العام بشكل كبير، لينخفض بعدها في 2016 بشكل طفيف نتيجة الانخفاض الكبير في الانفاق و زيادة الإيرادات خارج المحروقات. (bank algeria, 2016, p. 49) ليتقلص العجز بعدها الى 974.9 مليار دينار سنة 2018 أي بنسبة 4.8 من الناتج مقارنة ب 6.6 من الناتج سنة 2017نتيجة زيادة إيرادات النفط والغاز، ليعاود بعدها الارتفاع سنة2019 -2020 مسجلا 1261.9 مليار دينار أي ما يعادل 6.7 مقارنة بسنة 2019 و التي قدر خلالها ب 1139.8 أي ما يعادل 5.6 متأثرا بأزمة كوفيد. لتسجل سنة 2021 للمرة 13 على التوالي عجزا الا أن هذا العجز انخفض بشكل ملحوظ و إيجابي قدر ب 419.9 مليار دينار نتيجة التحسن الذي شهدته أسعار المحروقات و ما نتج عنه من زيادة في إيرادات المحروقات الذي قدر ب 5.8 مساهما بذلك بنسبة تقدر ب 16.8 من اجمالي الإيرادات الكلية، بالإضافة الى التحسن في الوضعية الصحية. (بنك الجزائر، 2021، صفحة 91)

ب. التوازن الخارجي (رصيد ميزان المدفوعات) في الجزائر للفترة 2000-2021.

الشكل رقم7: تطور رصيد المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2000-2021.

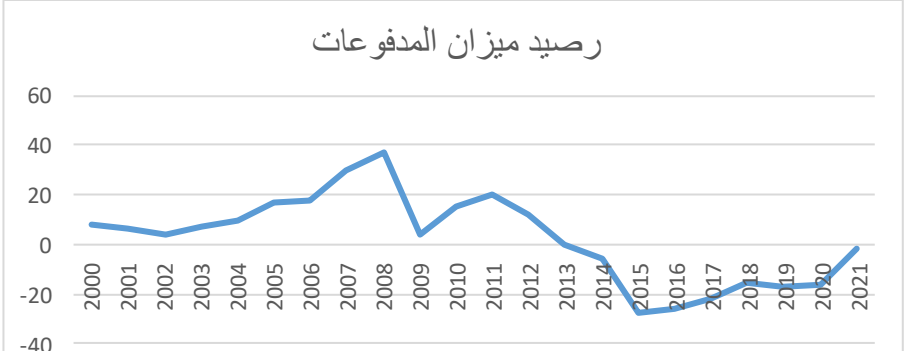

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر.

سجل ميزان المدفوعات منذ بداية فترة الدراسة فائضا مستمرا، نتيجة التحسن الذي شهدته أسعار النفط في بداية الألفية من جهة و الفائض الذي سجله رصيد الميزان التجاري من جهة أخرى خاصة بعد2004-2005 و التي سجل خلالها فائض قدر ب 9.25-16.94 مليار دولار على التوالي نتيجة مخططات الإنعاش الاقتصادي التي اعتمدتها الدولة. باستثناء سنة 2009 و التي شهد خلالها ميزان المدفوعات انخفاض ملحوظ مسجلا قيمة3.86 مليار دولار بعدما حقق سنة 2008 فائض قدر ب 36.99 مليار دولار و ذلك راجع للآثار التي خلفتها أزمة الرهن العقاري لسنة 2008، و لكن سرعان ما يعاود الارتفاع بداية من 2010 مسجلا قيمة تقدر ب 15.33 ، و يواصل ها الارتفاع الى غاية2012 ليبدأ بعدها بالتراجع و ذلك بسبب الانخفاض في رصيد الميزان التجاري و العجز الذي سجله خلال السنوات التي تليها بسبب الارتفاع في قيمة الواردات و الانخفاض الي شهدته أسعار النفط حيث قدرت ب (5.881-)-(27.537-)على التوالي لسنتي 2014-2015 ليشهد بعدها شبه استقرار الى غاية 2018 التي شهد خلالها عجز في الميزان التجاري نتيجة الارتفاع في الصادرات الكلية في ظرف تميز بالركود الكلي تقريبا للواردات من السلع، ليتراجع رصيد ميزان المدفوعات 2019-2021 بسبب تراجع احتياطات الصرف الرسمي و الانخفاض في أسعار النفط و ما تبعه من انخفاض في اجمالي صادرات المحروقات نتيجة تأثير الأزمة الصحية و ما نتج عنها من انكماش في نشاط قطاع المحروقات و الخدمات التجارية والصناعة.

4. خاتمة:

بعد قيامنا بدراسة دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2021، توصلنا للنتائج التالية:

- تلعب السياسة المالية بشقيها الانفاقي و الجبائي دور هام في توجيه النشاط الاقتصادي و علاج الاختلالات الاقتصادية.
- شهدت النفقات العامة في الجزائر زيادة ملحوظة خلال فترة الدراسة، و ذلك راجع للسياسة المالية التوسعية التي انتهجتها الدولة خاصة خلال الفترة 2000-2014، و هو ما جعل الإيرادات العامة عاجزة عن تمويلها.
- تتخذ الجباية البترولية مكانة هامة في تمويل النفقات العامة و هو ما يجعل توازن الموازنة العامة مرهون بتقلبات أسعار النفط.
- التوازن الاقتصادي في الجزائر مرهون بدرجة كبيرة بالتقلبات الحاصلة في السوق النفطية و ذلك راجع لهيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري هذا من جهة، و من جهة أخرى مرهون بكفاءة السياسة المالية المتبعة.

و بناءا على النتائج المتوصل اليها وجب علينا تقديم التوصيات التالية:

- ينبغي اتباع سياسة مالية تعتمد بدرجة كبيرة على ضبط و ترشيد الانفاق العام.

- ضرورة تنويع الإيرادات العامة و محاولة إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية.
- ضرورة التنويع الاقتصادي خاصة في ظل الإمكانيات الهائلة التي تمتلكها الدولة سواء في القطاع الزراعي، الصناعة أو الطاقات المتجددة.

5. قائمة المراجع:

1.5. المقال:

احمد بوشيخي، رشيد سالمي. (2022). تأثير جائحة كورونا على تزايد النفقات العامة وانعكساتها على التنمية الاقتصادية في الجزائر 2019-2021. *مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، 11*(1).

وهيبة سراج. (جانفي, 2018). دراسة تحليلية لسياسة الانفاق العام في الجزائر. *الأكاديمية للدراسات الانسانية والاجتماعية*(19)، الصفحات 90-101.

مصباح حراق. (ماي, 2012). فعالية السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي. *مجلة الاقتصاد الجديد*(6)

العباس بهناس. (15 مارس, 2008). السياسة الجبائية ومعايير تقييم فعاليتها. *مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، 1*(1)، الصفحات -263 -288.

حمد الهادي ضيف الله، هشام لبزة. (2019). شكل التوازن الاقتصادي في ظل سياستي الانكماش المالي والنقدي " دراسة حالة الجزائر 1990-2016". *مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، 5*(4).

دراوسي مسعود. (2006). مفهوم التوازن والاستقرار في الفكر الاقتصادي،مع إشارة خاصة للتوازن الاقتصادي العام في الجزائر،. *مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة* .

شريفة منصور، حاكمي بوحفص. (جانفي, 2020). آليات السياسة المالية في ضبط التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 2000-2018. *مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، 6*(2)

عنترة برباش، محمد خليل بوحلايس. (2018). قراءة تحليلية لتطور الايرادات العامة في الجزائر 1990-2017. *مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية*(5).

غربي ياسين سي لخضر، الطاهر شليحي. (2019). ظاهرة تزايد النفقات الجارية وأسبابها في الجزائر خالل الفترة2018-2000. *مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية، 10*(1)، الصفحات 53-69.

2.5. الكتاب:

محمد خصاونة. (2014). *المالية العامة النظرية والتطبيق*. عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع .

اسماعيل ابراهيم عبدالباقي. (2015). *ادارة البنوك التجارية*. عمان، الاردن: دار غيداء للنشر والتوزيع.

3.5. التقارير:

بنك الجزائر. (2019). *التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، تقرير سنوي*.

بنك الجزائر. (2020). *التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، تقرير سنوي*.

بنك الجزائر. (2007). *التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، تقرير سنوي*.

بنك الجزائر. (2021). *التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، تقرير سنوي*.

بنك الجزائر. (2010). *التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، تقرير سنوي*.

bank algeria. (2016). *EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE.*

4.5. الأطروحات و الرسائل الجامعية:

محمد شريف. (2009-2010). السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي- حالة الجزائر-. *مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستار*. قسم العلوم الاقتصادية: كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان

محي الدين بوري. (2017-2018). دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر. *مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، فرع تحليل اقتصادي*. قسم العلوم الاقتصادية: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس.

5.5. المحاضرات:

فريدة سليماني. (2020-2021). محاضرات في مقياس التوازن العام.

6.5. المواقع الالكترونية:

oecd glossary of statistical terms. (2002, July 24). *glossary of statistical terms*. Retrieved from https://stats.oecd.org/glossary/detail.asp?ID=4469.

6. List of references:

6.1. the article:

Ahmed Bousheikhi, Rashid Salmi. (2022). The impact of the Corona pandemic on the increase in public expenditures and its implications for economic development in Algeria 2019-2021. Journal of Ijtihad for Legal and Economic Studies, 11 (1).

The prestige of Siraj. (January, 2018). An analytical study of public spending policy in Algeria. The Academy for Human and Social Studies (19), pp. 90-101.

Burning lamp. (May, 2012). The effectiveness of fiscal policy and its role in achieving economic balance. New Economy Magazine(6)

Abbas Bahnas. (March 15, 2008). Tax policy and criteria for evaluating its effectiveness. Journal of Humanities and Social Sciences, 1 (1), pp. 263-288.

Hamad Al-Hadi Dhaifallah, Hisham Lebza. (2019). The shape of the economic balance in light of the policies of fiscal and monetary contraction, "Algeria case study 1990-2016". Journal of Quantitative Economic Studies, 5(4).

Drawsi Massoud. (2006). The concept of balance and stability in economic thought, with special reference to the general economic balance in Algeria. Journal of economics, management and trade sciences.

Sharifa Mansour, ruler of Bouhafs. (January, 2020). The mechanisms of fiscal policy in controlling the economic balance, the case of Algeria 2000-2018. Entrepreneurship Journal of Business Economics, 6(2)

Antarah Berbash, Mohamed Khalil Buhalais. (2018). An analytical reading of the development of public revenues in Algeria 1990-2017. Horizons Journal for Economic Studies (5).

Gharbi Yassin Si Lakhdar, Taher Chlihi. (2019). The phenomenon of increasing current expenditures and its causes in Algeria during the period 2000-2018. Journal of Economics and Human Development, 10(1), pp. 53-69.

6.2. the book:

Muhammad Khasawneh. (2014). Public finance theory and practice. Amman: Dar Al-Manhaj for publication and distribution.

Ismail Ibrahim Abdel-Baqi. (2015). Management of commercial banks. Amman, Jordan: Dar Ghaida for publication and distribution.

6.3. Reports:

Bank of Algeria. (2019). Economic and monetary development in Algeria, annual report.

Bank of Algeria. (2020). Economic and monetary development in Algeria, annual report.

Bank of Algeria. (2007). Economic and monetary development in Algeria, annual report.

Bank of Algeria. (2021). Economic and monetary development in Algeria, annual report.

Bank of Algeria. (2010). Economic and monetary development in Algeria, annual report.

bank algeria. (2016). EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE.

6.4. Theses and theses:

Mohammed Sherif. (2009-2010). Tax policy and its role in achieving economic balance - the case of Algeria -. A memorandum submitted for obtaining a master's degree. Department of Economic Sciences: Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, University of Abi Bekr Belkaid, Tlemcen

Muhyiddin Buri. (2017-2018). The role of fiscal policy in achieving economic balance, case study of Algeria. A thesis submitted to obtain a doctorate degree, economic analysis branch. Department of Economic Sciences: Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, University of Djilali Al-Yabis, Sidi Bel Abbes.

6.5. Lectures:

Farida Soleimani. (2020-2021). Lectures on the general balance scale.

6.6. websites:

oecd glossary of statistical terms. (2002, July 24). glossary of statistical terms. Retrieved from https://stats.oecd.org/glossary/detail.asp?ID=4469.